

تقرير

يشهد القطاع المصرفي في لبنان حالة «فوبيا» قوية. كل المصارف تخاف اليوم من أن يوجه لها الأميركيون اتهامات على خلفية تبييض أموال أو تعامل مع مؤسسات وأفراد تصفهم بأنهم إرهابيون. الأميركيون يمسكون بمفاصل النظام المالي العالمي، فأضحت أولوية المصارف اللبنانية «حماية الذات» لا تعزيز جشع الأرباح

«فوبيا» المصارف

الخيارات المتاحة بين السعي لزيادة الربح أو لحماية الذات

محمد وهبة

5

في المئة

هي النسبة التي يحصل عليها بعض الصرافين الأردنيين لإدخال الأموال السورية النقدية إلى القطاع المصرفي الأردني

483

مليون دولار

قيمة المبلغ الذي تطالب به وزارة الخزانة الأميركية بسبب تبييض الأموال من طريق عمليات نفذت عبر البنك اللبناني الكندي

يقول مصرفي بارز إن المصارف اللبنانية تسعى اليوم «إلى حماية الذات ولم تعد أولويتها زيادة الأرباح في ضوء ما يجري من حولنا». هذه الوجهة الجديدة تعزى إلى أسباب كثيرة، وإن كانت لا تلغي الجشع المنقطع النظير لدى المصارف لتحقيق الأرباح وزيادتها. فالمصارف مصابة اليوم بـ«فوبيا» بدأت تظهر ملامحها اعتباراً من سقوط «البنك اللبناني الكندي» في القبضة الأميركية في شباط 2011. منذ ذلك اليوم، والمؤسسات المصرفية في لبنان بدأت تصبح أكثر قلقاً وحذراً في تعاملاتها مع المودعين أو المقترضين. أما مؤسسات الرقابة المصرفية، مثل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، فبدأت أكثر هدوءاً وانسجاماً مع القرارات الأميركية... الجميع يريد أن يحافظ على رأسه ولكل طريقته.

في الواقع، إن مشهد سقوط البنك اللبناني الكندي يتكرر يومياً في أذهان المصرفيين اللبنانيين. تراوهم أفكار كثيرة عن عمليات نغذوها تشبه إلى حد بعيد ما قام به البنك اللبناني الكندي وأسقطه بيد وزارة الخزانة الأميركية. بعضهم كان أكثر تحفظاً، وبعضهم كان يعزّم التهور أكثر. الغالبية تعلم أنه في البنك اللبناني الكندي كان هناك جواسيس مزروعون للعمل لمصلحة الأميركيين والإسرائيليين «وإلا كيف علموا كل هذه المعلومات التفصيلية عما كان يقوم به هذا المصرف، وكيف أوردوا في ورقة اتهامه أرقام إيصالات بعض

العمليات الداخلية بين المصارف؟» يسأل عضو في مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان. صحيح أن أحد موظفي البنك اللبناني الكندي كان عميلاً إسرائيلياً، لكن المعلومات الأميركية أوسع بكثير مما كان متاحاً لهذا العميل. يضاف إلى ذلك ما يتناقله بعض مديري

مؤشرات المصارف خلال السنوات الثلاثة الأخيرة	2011	2010	2009	(مليار دولار)
موجودات	140,5	128,8	115,2	
ودائع	115,6	107,1	95,7	
تسليفات	63,4	59,6	53,2	
خاص	34,2	30,3	24,2	
عام	29,2	29,3	29	
أرباح	1,5	1,6	1,1	

المصارف في مجالسهم الخاصة عن أن هناك جواسيس آخرين زدودوا الأوروبيين معلومات عن المصرف التجاري السوري اللبناني... كل ذلك يثير تساؤلات أصحاب المصارف ومديريها عن مدى انتشار العملاء والجواسيس الذين يراقبون أعمالهم لمصلحة الإسرائيليين والأميركيين.

وأكثر ما يشد الخناق على المصرفيين في هذه الأيام، أن «كل التعاملات بالدولار الأميركي يجب أن تمر من خلال النظام المصرفي الأميركي، وبالتالي فهي تحت مراقبة الأميركيين إلى درجة أن النظام المصرفي العالمي في قبضتهم»، يقول مدير أحد المصارف الكبرى في لبنان.

لم تتوقف حالة القلق والهلع لدى المصرفيين اللبنانيين منذ شباط 2011، لأن لدى «الأميركيين قدرات تكنولوجية هائلة تمكنهم من متابعة كل المعلومات التي تمر بالنظام المصرفي العالمي ومراقبتها

والاطلاع عليها، فيما هناك ملاحقة أميركية لكل ما هو إيراني وسوري وسوداني... لذلك، فإن من الحكمة أن نكون جزءاً من سوق عالمية» وفق رأي مصرفي مسؤول.

هكذا يجزّر المسؤول الصعوبات التي تعاني منها المصارف والتي دفعتها إلى البحث عن حماية الذات بعيداً عن العناية الزائدة بتعزيز أرباحها السنوية ونموها. لا بل إن هناك مؤشرات كثيرة تبرّر مثل هذا السلوك. فبحسب عضو في مجلس إدارة جمعية المصارف، لم تتوقف الحملة الأميركية على القطاع اللبناني بعد، وإن من باب التهديد المستمر أو التهويل والتذكير بأن الأميركيين يتابعون هذه الملفات بدقة. ففي الفترة الأخيرة، اجتمعت السفارة الأميركية في لبنان مع كونيللي بمجلس إدارة جمعية المصارف وأبلغتهم أنها تريد أن تعلم أين ذهب 36 حساباً مصرفياً من البنك اللبناني الكندي بعدما رفض «سوسيتيه جنرال بنك»

دمجها ضمن الأصول التي استحوذ عليها من البنك اللبناني الكندي. ويعتقد عضو مجلس الإدارة أن حديث كونيللي كان واضحاً لجهة كونها تعلم بدقة أين ذهبت هذه الحسابات وما هي طبيعتها (ودائع، تسليفات...) «لكنها كانت تريد إيصال رسالة تخويف إلى المصارف لإبقائها تحت الضغط... وهذا ما حصل».

قبل زيارة كونيللي، كانت المصارف قد تلقت رسائل من مصارف المراسلة الأميركية تطلب منها التشدد في العمليات المصرفية، ثم طلبت منها وقف التعامل مع تجار السيارات المستعملة... ثم استكمل الضغط الأميركي من طريق الطلب إلى السلطات اللبنانية توقيع اتفاقية «FATCA» للامتثال الضريبي، والتي تهدف إلى معرفة حسابات الأميركيين في لبنان. وبعد فترة تبين أن المصارف اللبنانية ترفض أن تقوم ببعض المعاملات المصرفية لمصلحة «بنك صادرات إيران».

قطاعات

تجارة

السيارات الجديدة تقاوم الأزمة: 9% نمواً

يبدو أن مبيعات السيارات الجديدة في لبنان غير خاضعة لتذبذبات السياسة المحلية والأضطرابات الإقليمية. فحتى تموز الذي شهد انطلاق موجة التوتر في البلاد على وقع الأزمة السورية لم يكبحها إلا بنسبة ضئيلة لا تكاد تذكر.

ففي هذا الشهر بلغت المبيعات 3337 سيارة بتراجع نسبته 0,2% مقارنة بالشهر نفسه من عام 2011. تراجع لم يؤثر على المسيرة الصاعدة لهذه الحركة التجارية، إذ وفقاً لجمعية تجار مستوردي السيارات نمت المبيعات خلال الأشهر السبعة الأولى بنسبة 8,8%. وتوضح بيانات الجمعية أن وكالات السيارات الجديدة باعت ما مجموعه 20187 سيارة في هذه الفترة مقارنة بـ18556 سيارة في الفترة نفسها من العام الماضي. وتصدرت السيارات كورية المنشأ لأكثر المبيعات بحصة بلغت 44,8%، إذ بلغ حجم مبيعاتها 7866 سيارة بنمو نسبته 15,2%. وفي المرتبة الثانية حلت السيارات اليابانية التي بلغت مبيعاتها 5598 سيارة لتبلغ حصتها السوقية 27,7%.

وبمبيعات بلغت 4080 سيارة تكون السيارات الأوروبية في المرتبة الثالثة، تليها السيارات الأميركية الصنع بمبيعات بلغت 1211 سيارة، مسجلة نمواً بنسبة 15,7%.

ولدى الدخول في التفاصيل، يتضح أن السيارات الكورية من طراز «Kia» تحل على رأس اللائحة بمبيعات بلغت 5523 سيارة، يليها الطراز الياباني «Nissan» بمبيعات بلغت 3546 سيارة. أما طراز «Hyundai»، فقد حلّ ثالثاً بمبيعات بلغت 3535 سيارة. ليكون المركز الرابع من صالح «Toyota» بمبيعات بلغت 999 سيارة. وبعد الصانع الياباني - الذي يُعدّ الأول عالمياً - حلت السيارة الأميركية «Chevrolet» التي بلغت مبيعاتها 812 سيارة. وسجلت الشركة الفرنسية «Renault» مبيعات بلغت 723 سيارة، تلتها الشركات الألمانية «Volkswagen» و«Mercedes» و«BMW» بمبيعات بلغت 446 و416 و361 سيارة، مع العلم أن مبيعات «Peugeot» بلغت 335 سيارة.

(الأخبار)

... وحركة البناء تتراجع 14%

أكبر تراجع على أساس سنوي، حيث هوت مساحة الأراضي المرخصة للبناء بنسبة 26,5%، تلتها محافظة بيروت بتراجع نسبته 18,4%، ثم جبل لبنان بنسبة 16,8%، وأخيراً جنوب لبنان وشماله بتراجع نسبته 11,8% و6,2% على التوالي.

ويربط تحليل البنك هذا التراجع بسيطرة أجواء القلق على الساحة المحلية، وتحديد سبب الأحداث التي تشهدها البلاد منذ منتصف أيار الماضي. كذلك يعزو التراجع إلى زيادة حد الأزمات في البلدان المجاورة، ما يؤثر على ثقة المستثمرين واستعدادهم لإطلاق مشاريع جديدة.

يُشار إلى أن محافظة جبل لبنان حظيت بحصة الأسد من رخص البناء الجديدة من حيث المساحة، إذ بلغت 50%، تلتها محافظة الشمال بحصة 17,8% ثم الجنوب بحصة 9,8% فالبقاع بنسبة 8,9%.

وفي المرتبتين الأخيرتين حلت محافظتا بيروت والنبطية بحصة بلغت 7,8% و5,7% على التوالي. (الأخبار)

يتأثر قطاع البناء على نحو واضح بالأوضاع التي تمر بها البلاد منذ بداية العام. وخلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، تراجعت المساحات الجديدة المرخصة للبناء بنسبة 13,8% لتبلغ 8,65 ملايين متر مربع.

ووفقاً للتقرير الإجمالي عن تلك الفترة الذي نشرته نقابة المهندسين في بيروت وجبل لبنان، يبدو أن التراجع هداً قليلاً في تموز الماضي، حيث كان معدل تقلص المساحات المرخصة فيه - مقارنة بالشهر نفسه من عام 2011 - 0,9% فقط، مع العلم بأن الأشهر السبعة الأولى من العام الماضي شهدت تقلصاً في هذا المؤشر، بلغت نسبته 1,2%. وحينها لم تكن الأمور وريديّة على الإطلاق، حيث شهدت البلاد أحداثاً أمنية مقلقة على وقع انفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية.

وعلى صعيد المناطق، توضح البيانات وفقاً للشرح الذي يورده قسم الأبحاث في بنك «عودة»، أن التراجع كان شاملاً، باستثناء محافظة البقاع التي سجلت نمواً بنسبة 4%. وقد عانت النبطية